RIC
مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center

SABA
SABA.YE

تجربة الهدنة
في اليمن خلال عام
(مارس 2022م - مارس 2023م)

مركز البحوث والمعلومات

أنس القاضي

وكالة الانباء اليمنية (سبأ)
WWW.SABA.YE/AR

تجربة الهدنة

في اليمن خلال عام

(مارس 2022م-مارس 2023م)

مركز البحوث والمعلومات

أنس القاضي

أغسطس 2023م

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

www.saba.ye/ar

المحتـــــويات

ملخص 4

خلفية الهدنة مارس 2022م 8

صيانة الهدنة..... 12

أول رحلة جوية في تاريخ الهدنة 12

تجربة الهدنة إبريل- 2022م 14

المحفزات الإقليمية ودور سلطنة عمان 16

تجربة الهدنة في العام 2023م..... 18

حراك أوروبي أمريكي معادي للسلام..... 18

المخاوف الأمريكية الأوربية من الوساطة العمانية..... 21

موسكو على الخط..... 24

المصالحة الإيرانية السعودية وتأثيراتها..... 25

ملخـــص

بـدأت الهدنـة فعليـاً في نيسـان إبريـل 2022م ثـم جُـددت مـرة ثانيـة، وانتهـت رسـمياً في تشريـن أكتوبـر 2022م، إلا أنهـا اسـتمرت بحكـم الأمـر الواقـع حتـى نهايـة آذار مـارس 2023م، تتنـاول المـادة تجربـة الهدنـة خـلال عـام مـن بدايـة المسـاعي الفعليـة في آذار مـارس 2022م حتـى آذار مـارس 2023م، ورغـم أن وقـت كتابـة التقريـر آب أغسـطس 2023م، إلا أن العمليـة السياسـية لم تتجـاوز آخـر نقطـة للدراسـة وهـي آذار مـارس مـن هـذا العـام، إذ لا تـزال حالـة "الـلا حـرب واللاسـلم" هـي السـائدة حتـى اليـوم.

*

كانـت الهدنـة موقفـاً اضطراريـاً في مسـار الحـرب العدوانيـة عـلى اليمـن، حيـث فشـل التحالـف السـعودي الإمـاراتي الغـربي، طـوال سـبعة أعـوام مـن تحقيـق أهدافـه المعلنـة، وتحولـت اليمـن مـن موقـف الدفـاع إلى الهجـوم التـي تجسـدت في "عمليـات الـردع"؛ فهـي تعبـير عـن وصـول العـدوان العسـكري إلى أفـق مسـدود.

بـرزت الهدنـة بوصفهـا مسـعى سـياسي لتجنّـب تحمّـل تداعيـات إعلان الفشـل العسـكري لتحالـف العـدوان، إلا أن التجربـة أثبتـت أن تحالـف العدوان-الـذي بـات لـه مصالـح اسـتعمارية في الجغرافيـا اليمنيـة- غـير جـاد في تحويـل الهدنـة إلى سـلام عـادل.

ارتبطـت الهدنـة بخطـوات تمهيديـة أبرزهـا إزاحـة السـعودية لعـلي محسـن الأحمـر وعبـده ربـه منصـور هـادي مـن السـلطة (المعـترف بهـا دوليـا)، ومحاولـة توحيـد القـوى التابعـة لـدول التحالـف المعتديـة الفاعلـة عـلى الأرض التـي جُمعـت فيـما سُـمّي بـ"مجلـس القيـادة الرئـاسي" الـذي هـو مجلـس تنسـيق أمـراء ميليشـيات عـلى رأسـه رشـاد العليمـي.

*

شـهد مطلـع العـام الراهـن كانـون ثـاني ينايـر – (2023م)- حـراكاً سياسـياً عاصفـاً مـن مختلـف الأطـراف؛ فقـد كان هنـاك تقدمـاً في الجهـود التـي تبذلهـا سـلطنة عـمان في تقريـب وجهـات النظـر بـين صنعـاء والريـاض، كـما ظهـرت تسريبـات إعلاميـة عـن وصـول السـفير السـعودي إلى صنعـاء، تزامنـت مـع نـشر قنـاة "الحـدث" مبـادئ عامـة لتجديـد الهدنـة متعلقـة بالجوانـب الإنسـانية.

في الربع الأول من كانون ثاني يناير الماضي(2023م)، شهدت دول العدوان والفصائل المحلية الموالية لها حالة نفير، مع تواتر الحديث عن مباحثات مباشرة بين صنعاء والرياض تجري برعاية مسقط.

ظهرت خلال هذه الفترة نبرة خطاب روسي جديد أكثر واقعية في تأكيدها على ضرورة الاستماع إلى صنعاء وعدم تخطيهم، وكذلك الإشارة الروسية إلى اهتمام الغرب بإعادة تصدير النفط والغاز اليمني لا تحقيق السلام في اليمن.

استمرت الهدنة بحكم الأمر الواقع دون تجديدها، لتأتي اتفاقية إعادة العلاقات بين السعودية وإيران، وتفتح الآمال مجدداً في أن يحدث تقدم في الملف اليمني، كتأثير إيجابي للاتفاقية السعودية الإيرانية، وافترض المتابعون أن الملف اليمني محكاً لاختبار فاعلية هذه الاتفاقية، وهو ما اتفق عليه الباحثون المهتمون بالشأن اليمني في مختلف المراكز البحثية العالمية.

لعبت سلطنة عمان دوراً إيجابياً في سبيل التوصل إلى الهدنة، انطلاقا من سياستها الخارجية غير العدوانية، ولكون أمن اليمن واستقراره أمر بالغة الأهمية بالنسبة لها، لعلاقة التأثير والتأثر التاريخية بين البلدين، ولا تزال تدفع في هذا المسار الإيجابي.

*

في 20 آذار مارس2023م، أنجزت خطوة إلى الأمام في المسار السياسي، باتفاقية تبادل الأسرى-الجزئية- التي تم التوصل إليها في جنيف بين كل من ممثلي صنعاء والرياض وحكومة العليمي في "عدن"، إلا أن الوقت التي استغرقته المباحثات (10 أيام) أشار إلى تعقّد الملف اليمني وأنه لن يُحل بسهولة حتى مع وجود دعم إقليمي لتوجهات السلام.

في كل جولات المفاوضات، والمبادرات التي قدمتها القوى الوطنية اليمنية كان هناك معوقات من قبل الطرف الآخر ممثلاً بدول تحالف العدوان وبشكل أخص دول الرباعية (أمريكا،بريطانيا،السعودية،الإمارات)، وكان هناك أيضاً إعاقات من قبل الحكومة الموالية للتحالف وفصائل العدوان المختلفة، وواقعياً فهناك خلافات

بين الأطراف اليمنية عموماً طرف "صنعاء" وطرف "عدن" الموالي "للتحالف" وخلافات سياسية يمنية عامة مستمرة منذ مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2013م، إلا أن البعد الأجنبي ظل هو العامل الحاسم في إعاقة تحقيق سلام عادل لكل اليمنيين.

البعد السياسي المتعلق بالمصالح الجيوسياسية لدول رباعية العدوان يجعلها تقف كل مرة ضد مساعي السلام- ما دام لا يخدمها-، حيث تسعى دول الرباعية إلى إخضاع السيادة اليمنية، وأن تكون هناك حكومة ضعيفة تمتلك قرارها السفارات الأربع، بالطريقة ذاتها التي كانت عليها اليمن قبل عام 2015م، وهي الطريقة التي يتعاملون بها مع الحكومة الراهنة في عدن التابعة لهم، التي لا تملك القرار، وتخضع لرغبات دول "التحالف" وهذا مُعطى تاريخي دلائله كثيرة، تؤكده الكثير من التصريحات على لسان وزراء في الحكومة الموالية للتحالف وشخصيات وأحزاب سياسية مؤيدة للتحالف.

الموقف السياسي الاستراتيجي لدول الرباعية العدوانية هو المعيق للعملية السياسية اليمنية بما فيها عملية السلام، وتحت هذا الموقف تندرج الكثير من المعوقات التكتيكية، التي اتضحت خلال تجربة 8 أعوام من الحرب والسياسية، وقد كان التشديد على تجزئة الحلول أحد الأساليب المتبعة من قبل قوى العدوان في مختلف جولات المشاورات.

من هذه الإعاقات الجزئية، نفي الطابع الدولي للحرب بين اليمن من جهة وبين السعودية والإمارات من جهة أخرى -بدعم غربي-، إلغاء هذا الطابع الدولي للحرب يصعب عملية التوصل على السلام، فالطرف الرئيس في الحرب صاحب القوة والقرار بعيد عن طاولة المفاوضات وينكر انخراطه في هذه الحرب، ويدفع بالحكومة التابعة التي لا تملك قرار إيقاف الحرب أو رفع الحصار.

استمرار الحرب العدوانية الأجنبية، وبقاء حكومة العليمي دُمية في يد التحالف يعيق توصل الأطراف اليمنية إلى السلام؛ فاليمنيون مستعدون لتقديم التنازلات البينية وحل قضاياهم الداخلية وعملياً جاء التدخل العسكري العدواني واليمنيون

يجرون مشاورات سياسية مثمرة كادت تصل إلى حل تاريخي لولا التدخل العسكري كما شهد بذلك جمال بن عمر مستشار الأمين العام للأمم المتحدة الذي كان يرعى هذه المشاورات.

تصورات الحل الواقعية، تتمثل في تشكيل حكومة وطنية من مختلف الأطراف، وكذلك مجلس رئاسي، وجمعية عامة، تكون بمثابة سلطة انتقالية تعمل على تطبيق مخرجات الحوار اليمني المتوافق عليها واتفاق السلم والشراكة الوطنية وإصلاح مسار التوافق الوطني، وهناك إجماع عليها من قبل القوى السياسية اليمنية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وحتى من لا تريدها لا تستطيع التصريح بذلك، وهذا الأساس التوافقي لطبيعة السلام ومستقبل البلد يعد مكسبا ويفتقر إليه في السودان وسوريا وليبيا ما يجعل العملية السياسية لديهم أكثر تعقيداً، لكن الإرادة الأجنبية تحبط التوصل إلى مثل هذه الحلول.

عدم حيادية المبعوثين الأمميين على اليمن والتأثير عليهم من قبل دول الرباعية كان إحدى الإعاقات أمام السلام، ويعد المبعوث إسماعيل ولد الشيخ نموذجاً لذلك، ومن ضمن إعاقات السلام، محاولة دول التحالف تحقيق الأهداف التي عجز عنها عسكرياً عبر المفاوضات والسياسة.

ومن التعقيدات أمام السلام على المستوى المحلي تفكك المعسكر المناهض لصنعاء، وتضارب اهتماماتهم الضيقة ومصالحهم، وخضوعهم للصراع التنافسي السعودي الإماراتي، فوصلوا درجة الصدام العسكري البيني أكثر من مرة في المحافظات الجنوبية والشرقية، هذه المسألة تقف حجر عثرة على المستوى الداخلي.

في تجربة الهدنة الراهنة، من الملاحظ أن دول الرباعية وحكومة العليمي الموالية للتحالف، يتعاملون مع الهدنة بطابع مزدوج، فمن جهة يريدون الهدنة، فهي احتياج موضوعي لعجزهم عن الاستمرار في الحرب، ومن جهة أخرى فلا تريد دول العدوان والفصائل الموالية لها لتأكيد على حقائق الواقع والجنوح للسلام العادل، وتجد هذه الأطراف في الهدنة فرصة للتهرب من الالتزامات وتعليق الوضع في اليمن بين "اللاحرب واللاسلم" أملاً في كسب الوقت.

في مواجهة هذه السياسة المعيقة للسلام، تتمسك القوى الوطنية في صنعاء، بموقف فصل القضايا الإنسانية عن الملفات السياسية والعسكرية، والبدء بإنجاز الخطوات الإنسانية، من أجل دخول المفاوضات حول الحل الشامل بجدية وندية بدون ضغوط اقتصادية وإنسانية.

طوال هذه الفترة لم تنقطع صلة المباحثات بين صنعاء والرياض في مسقط ويعد فتح ميناء الحديدة أمام الحركة التجارية، مؤشراً إيجابياً على تواصل وجود تقدم في هذا المسار، إلا أن صنعاء تتهم الولايات المتحدة بإعاقة المباحثات، كما تشترط رحيل القوات الأجنبية من اليمن كأولوية للسلام، ولازالت العراقيل مستمرة على مطار صنعاء الدولي، ويأمل اليمنيون أن تلعب اتفاقية استعادة العلاقات الدبلوماسية بين كل من السعودية وإيران دوراً محفزاً للعملية السياسية في اليمن، مع الرفض الأكيد لاستمرار وضع "اللا حرب واللاسلم" المؤثر على الواقع الاجتماعي الاقتصادي الداخلي، والاستعداد إلى العودة لنقطة الصفر، إن لم يتم التقدم خطوة إلى الأمام في العملية السياسية وقبل ذلك رفع الضغوط الإنسانية والحرب الاقتصادية المستمرة.

خلفية الهدنة مارس 2022م

في 29 آذار مارس 2022م التقى رئيس الوفد الوطني محمد عبد السلام بالمبعوث الأممي هانس غروندبرغ، في مسقط، لاستكمال النقاشات حول مقترح الهدنة الإنسانية والعسكرية برعاية الأمم المتحدة، كما صرح رئيس الوفد الوطني حينها.

في نفس اليوم انعقدت الجولة الثانية من مشاورات الفصائل الموالية لتحالف العدوان في الرياض، وكان من الملاحظ غياب عبده ربه منصور هادي وعلي محسن الأحمر، وحضور قوى جديدة منافسة كـ"المجلس الانتقالي الجنوبي" برئاسة عيدروس الزبيدي وما تُسمّى بـ"المقاومة الوطنية" برئاسة طارق صالح.

في ليلة 30 آذار مارس 2022م أعلنت السعودية التي تتزعم العدوان وقف العمليات العسكرية في الداخل اليمني "تهيئة لجهود السلام"، دون رفع الحصار، ومساء ذلك

اليوم انتهت مبادرة رئيس الجلس السياسي الأعلى في صنعاء مهدي المشاط التي أطلقها في ذكرى اليوم الوطني للصمود 26 آذار مارس 2022م والذي أكد فيها أنه لا سلام بدون رفع الحصار.

يومها رحبت الأمم المتحدة، بـ"الإعلانات التي صدرت من قبل التحالف بقيادة السعودية وأنصار الله بوقف العمليات العسكرية مؤقتاً في اليمن"، فيما قال المبعوث الأممي إنه على مدار أكثر من شهرين، كان على تواصل مع الأطراف للوصول إلى هدنة مع بداية شهر رمضان، وهناك تقدماً في هذا الصدد يتضمن مقترح الهدنة تخفيف حدة أزمة الوقود وتيسير حرية الحركة والتنقل.

في 12 نيسان إبريل 2022م التقى الرئيس المشاط بالمبعوث الأممي، وفي اللقاء طالب المشاط المبعوث الأممي أن يعمل على سرعة فتح مطار صنعاء الدولي وموانئ الحديدة ورفع الحصار، وفي لقاء المبعوث مع اللجنة الاقتصادية تم مناقشة إنهاء قضية الانقسام بين بنك صنعاء وعدن وصرف مرتبات الموظفين المنقطعة منذ أيلول سبتمبر 2016م.

وفي لقاء المبعوث مع لجنة الأسرى جددت اللجنة استعدادها لتنفيذ اتفاق تبادل كلي للأسرى.

في 13 نيسان 2022م إبريل اختتم المبعوث الأممي زيارته إلى صنعاء، وكان قد التقى فيها بقيادة الدولة ومكتب الأمم المتحدة، تناولت الجوانب العسكرية والاقتصادية والانسانية بما فيها مطار صنعاء وميناء الحديدة وفتح معابر تعز.

ونقل الإعلام الموالي للتحالف العدواني عن هذه الزيارة تكهنات وبعضها معلومات معلنة اعتبرها من مصادر خاصة، وسعى هذا الإعلام إلى توجيهها سياسياً بما يوحي أن السلطة الوطنية في صنعاء تطرح مطالب تعجيزية أو مصالح فئوية خاصة لأنصار الله. وبالتزامن مع وجود المبعوث الأممي في صنعاء، بعثت منظمات مجتمع مدني تابعة لحزب الإصلاح رسائل إلى المبعوث الأممي للضغط على صنعاء في ملفات "خرائط الألغام"، "المعتقلين"، حد تعبيرهم.

وفي سياق متصل حينها أصدر مجلس الأمن بياناً أشاد فيه بتشكيل ما يُسمّى

بـ"مجلس القيادة الرئاسي اليمني"، وحث صنعاء على التعاون مع جهود المبعوث الأممي في نجاح الهدنة.

في 14 نيسان إبريل 2022م قال المبعوث الأممي الخاص "هانس غروندبرغ" في إحاطته إلى مجلس الأمن إن الهدنة صامدة إلى حد كبير إلا أن التقارير المتواترة حول عمليات عسكرية خاصة حول مأرب مقلقة ويجب معالجتها بشكل عاجل وفق الآليات التي أسستها الهدنة.

وأضاف: أود أن أذكّر الأطراف بأن المبدأ الأساسي للهدنة يتمثل في ضرورة استغلال المهلة التي تمنحها لإحراز التقدم نحو إنهاء الحرب، وليس لتصعيدها. وأشار إلى أنه منذ بدء الهدنة، انخفض العنف وعدد الضحايا المدنيين إلى حد كبير ولم تحدث ضربات جوية مؤكدة داخل اليمن ولا عبر حدوده من داخل اليمن إلى دول المنطقة.

ولفت إلى أن الهدنة ما زالت هشة ومؤقتة، مشدداً على ضرورة العمل بشكل جماعي ومكثف للحيلولة دون انهيارها، وأخبر المجلس أن عدداً من السفن دخلت موانئ الحديدة مما كان له أثر إيجابي في حياة المدنيين، مشيراً إلى أن الوصول إلى اتفاق لفتح طرق في تعز هو أولوية.

كما أخبر المجلس أنه سيعمل مع الأطراف للبناء على عناصر الهدنة سعياً لإدامتها، وكجزء من العملية متعددة المسارات.

واختتم إحاطته بالإشارة إلى أن الأسابيع القادمة ستختبر التزامات الأطراف، مؤكداً أنه قد حان الوقت الآن لبناء الثقة، وليس ذلك بالأمر السهل بعد سبع سنوات من النزاع.

في 23 نيسان إبريل 2022م زار وفد من سلطنة عمان صنعاء للقاء القيادة السياسية ضمن موضوع الهدنة المعلنة والسعي نحو إيجاد حل شامل، الزيارة العمانية أعطت إشارة إيجابية إلا أن أقصى ما كان يستطيع وفد السلطنة عمله هو نقل الرسائل فيما الإرادة الحقيقية للحل في يد "الرياض"، ولم تظهر الرياض حينها جدية في الهدنة فقد استمرت عمليات احتجاز السفن وكذلك إغلاق مطار صنعاء، كما أن الخطاب الإعلامي لهذا الطرف استمر في لهجته العدائية، منها الحديث يومها عن ضبط أسلحة

في منفذ شحن بين محافظة المهرة وسلطنة عمان، بالتزامن مع الزيارة العمانية.

من جانب آخر جدد المجلس الموالي للتحالف -حينها- التزامه بالهدنة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة، ولكن واقعيا لم يلتزم بها إذ أصرّ على رفض جوازات السفر الصادرة من صنعاء الأمر الذي عرقل انطلاق أول رحلة من مطار صنعاء الدولي، كما كان مخططاً لها.

ومن المجريات تبين أن دول الرباعية العدوانية ظلت متمسكة باستراتيجية التفاوض وصنعاء تحت الضغط، وعدم تحييد الملف الإنساني عن ملفات الصراع.

في 24 نيسان إبريل 2022م أعاقت حكومة العليمي الموالية للتحالف تنفيذ بند الهدنة المتعلق بفتح مطار صنعاء في رحلة أولية إلى الأردن، ثم تنازلوا لاحقاً عن ذلك بضغط أمريكي حين كادت الهدنة تسقط.

في 28 نيسان إبريل 2022م أكد المبعوث الأممي أن الأطراف لا تزال متمسكة بالهدنة، ومواصلته الدفع نحو فتح معابر تعز ومحافظات أخرى دون الإشارة إلى مطار صنعاء الدولي.

من جانبه أشاد -حينها- وزير الخارجية الأمريكية بالتعاون العماني في سبيل حل أزمات المنطقة، فيما تحدثت مصادر أخرى أن الوسطاء الإقليميين والأمم المتحدة حصلوا حينها على موافقة أولية "من طرفي الحرب" بتمديد الهدنة التي يفترض أن تنتهي بداية شهر أكتوبر-وهوما لم يحدث-، مشيرا إلى ما أسماه بمواصلة الأطراف النقاش حول جوازات السفر الصادرة من صنعاء.

في سياق متصل اختتم حينها رئيس البعثة الأممية لدعم اتفاق الحديدة، مايكل بيري، زيارة إلى السعودية والأردن استمرت أسبوعاً.

ورأت المصادر الأجنبية حينها أن المملكة السعودية تستخدم فترة الهدنة لمحاولة إعادة تشكيل تدخلها العسكري أو على الأقل لإعطاء الانطباع بأنها تفعل ذلك، بعد نفاذ خياراتها في مواجهة الجيش واللجان الشعبية.

وحد قولهم يريد السعوديون -الآن- التمسك بالنهج الأمني والتركيز على الدفاع عن حدودهم وعدم الاهتمام بالاعتبارات الأيديولوجية لجذب صنعاء إلى طاولة المفاوضات.

صيانة الهـــدنة

في 10 آيـار مايـو2022م وصـل المبعـوث الأممـي هانـس غروندبـرغ إلى محافظـة عـدن، مـن أجـل صيانـة الهدنـة التـي كادت تنقـضي مدتهـا الزمنيـة دون تطبيـق بنودهـا، وشـدد المبعـوث عـلى التنفيـذ الكامـل للهدنـة دون انتقائيـة، تحدثـت حينهـا مصـادر عـن وجـود توافـق بـين صنعـاء وعـدن عـلى تمديـد الهدنـة، وأشـارت حينهـا كثـير مـن المصـادر إلى أن الإشـكالية هـي في مـكان إصـدار جـوازات السـفر.

فيـما اعتقـد المبعـوث الأمريـكي حينهـا أنـه أمـام اليمـن فرصة مثاليـة لأول مـرة لتحقيق السـلام"، منـذ انـدلاع النـزاع عـام 2014م. ورغـم ذلـك فقـد تمسـك المبعـوث الأمريـكي بدعـم الحكومـة الموالية للتحالـف والحديـث عـن "التدخـلات الإيرانيـة" حـد تعبـيره.

في 12 آيـار مايـو2022م اختتـم المبعـوث الأممـي زيـارة لمدينـة عـدن اسـتمرت يومـين، التقـى خلالهـا برشـاد العليمـي ومعـين عبدالملـك وطـارق صالـح، وفي ذلـك السـياق وحتى بعـد مغـادرة المبعـوث الأممـي عـدن اسـتمرت الاتصـالات بـين المبعـوث ومعـين عبدالملـك رئيـس الحكومـة الموالية للتحالـف، وكذلـك تعليقـات مـن قبـل السـفير الأمريـكي السـابق.

ومـن الجـو العـام -حينهـا- أمكـن القـول أن المبعـوث الأممـي لم يكـن سـوى وسـيطاً ونائبـاً للمبعـوث الأمريـكي، حيـث أظهـرت التصريحـات الأمريكيـة -حينهـا- أنهـم صاحـب الفصـل في المسـألة.

أول رحلة جوية في تاريخ الهدنة

في 16 آيـار مايـو2022م انطلقـت أول رحلـة مـن مطـار صنعـاء الـدولي إلى الأردن، رحـب بهـا المبعـوث الأممـي، والاتحـاد الأوربي، والولايـات المتحـدة، والمتحدثـة باسـم مجلس الأمـن.

في 21 آيـار مايـو2022م التقـى نائـب وزيـر الدفـاع السـعودي بالمبعـوث الأمريـكي في واشـنطن، لبحـث مسـتجدات الهدنـة في اليمـن، وإن كان ظاهـر الحديـث عـن السـلام ودعم الهدنـة وفتـح معابـر تعـز وغيرهـا، إلا أن الزيـارة لم تخلـوا مـن جانـب عسـكري عـدواني.

في 22 آيـار مايـو2022م ألقـى الرئيـس المشـاط خطابـاً بمناسـبة الوحـدة بالتزامـن مـع

التحركات السياسية، أكد المشاط، "الحرص على السلام الحقيقي والدائم الذي يرتكز على المطالب الأساسية العامة والمتمثلة في الإنهاء الكلي للعدوان والحصار والاحتلال وإعادة الإعمار ومعالجة كافة آثار وتداعيات الحرب العدوانية".

وقال: "نرحب بكل الجهود الخيرة التي تصب في هذا الاتجاه، وندرك أن عملية السلام تحتاج إلى تدرج ومسارات عمل متعددة، ونعيد كل أسباب إطالة أمد الحرب إلى تصورات تحالف العدوان الخاطئة وإلى الموقف الدولي المنحاز لدول العدوان والذي يندرج بشكل أو بآخر ضمن أسباب إطالة أمد الحرب".

خطاب المشاط أعاد تحرك العملية السياسية مجددا، ففي 26 آيار مايو2022م بدأت أولى جولات المفاوضات بين وفد صنعاء ووفد "عدن"، فيما يتعلق بالمنافذ، المغلقة، وحسب تصريح المبعوث الأممي فإن فتح الطرق في تعز وغيرها من المناطق عنصراً جوهرياً من الهدنة.

كان حديث المبعوث عن المنافذ بصيغة الجمع أمر إيجابي يتوافق، فيما قال رئيس وفد حكومة العليمي أنه لا خيار سوى فتح طرق محافظة تعز على اعتبار أن الحكومة في عدن نفذت كل شروط ومطالب صنعاء".

فيما حث المبعوث الأمريكي صنعاء والحكومة التابعة للتحالف على الانخراط بشكل بناء في اجتماعات الأمم المتحدة لفتح الطرق نحو تعز..

تجربة الهدنة إبريل- 2022م

ارتبطت الهدنة بخطوات تمهيدية أبرزها إزاحة السعودية لعلي محسن الأحمر وهادي من السلطة، ومحاولة توحيد أتباعها من الفصائل العسكرية الفاعلة على الأرض فيما سُمّي بـ"مجلس القيادة الرئاسي".

من حيث طبيعتها فالهدنة تفتقر الإلزامية والضمانة فهي توافقات مبدئية لا اتفاقيات ثنائية، وبهذه الطريقة تتعامل السعودية مع الهدنة وتبرر خروقاتها، إذ لا تريد أن توقع اتفاق هدنة ملزم بدون ضمان استمرار مشاريعها وضمان ما تعتقد أنه مصالحها، فالسعودية تؤجل الحديث عن القضايا الجادة التي تهمها إلى وقت لاحق وكل خطوة ستقدم عليها تجاه السلام تريد مقابلها وخاصة من قبل صنعاء، فموافقتها على الهدنة لا يعني وصولها لقناعة أن السلام يجب أن يحل في اليمن فبقدر ما شعرت بضرورة الهدنة لتجنب العمليات الرادعة فهي تريد توحيد مرتزقتها وكسب مزيد من الوقت للتفاوض مستقبلاً حول القضايا الخاصة، كما أنها تريد ربط ذلك بالملف الإيراني كجزء من تسوية إقليمية تضمن فيها أمنها.

مسار الهدنة خلال أول شهرين من العام 2022م لم يمضِ كما يفترض، فقد تم إعاقة أهم بنوده وهي فتح مطار صنعاء الذي تأخر فتحه واقتصرت وجهاته على الأردن فيما لم تنطلق الرحلات إلى القاهرة كما كان مفترضاً، وفي سياق دخول شحنات النفط إلى ميناء الحديدة فقد تعمد التحالف طوال تلك الفترة(نيسان إبريل-أيلول سبتمبر) أن يفرض حالة الحصار جزئية وعرقلة وصول الإمدادات الغذائية والنفطية.

في ملف فتح المعابر، أصرّ وفد حكومة العليمي على فتح معبر الحوبان تعز فقط، ورفض أن يكون هناك حلاً شاملاً لكافة المنافذ في اليمن، بما فيها طرق تعز عدن، تعز صنعاء، تعز الحديدة، الضالع صنعاء إب وغيرها.

ملف الأسرى هو الآخر لم يجرِ فيه تقدم، فيما هو ملف إنساني بالدرجة الأولى فقد رفض تحالف العدوان في فترة (نيسان إبريل-أيلول سبتمبر) المضي في هذا المسار الإنساني.

قبل أيام من نهاية الهدنة في أيلول سبتمبر 2022م صرح رئيس اللجنة الوطنية

لشؤون الأسرى، عبدالقادر المرتضى: إن "ملف الأسرى يشهد جمودا شبه كامل على المستويين المحلي والدولي منذ بداية الهدنة الأممية" مؤكداً أن "تحالف العدوان والمرتزِقة لا زالوا متعنتين في موقفهم رغم توقيع اتفاق لتبادل أكثر من 2200 أسير من الطرفين في مارس الماضي"[1].

وكان من المقرر أن يتم التقدم في تنفيذ الاتفاق الموقع في مارس بشكل سريع من خلال تسليم كشوفات الأسماء للأمم المتحدة نهاية الشهر نفسه، والترتيب لإجراء عملية التبادل، لكن تحالف العدوان والفصائل الموالية له لم يسلموا كشوفاتهم.

ومنذ إعلان اتفاق الهدنة مطلع نيسان أبريل، طالبت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى الأمم المتحدة ومبعوثها أكثر من مرة باستغلال التهدئة لتنفيذ الاتفاق، لكن لم تكن هناك استجابة أممية، وهو ما كشف تواطؤاً واضحاً بين المنظمة الدولية وتحالف العدوان.

وبرغم ذلك، قدمت اللجنة للأمم المتحدة عرضاً آخر يتضمن الإفراج عن 200 أسير من كل طرف قبل عيد الفطر الماضي، لكن تم تجاهل العرض، وحاول النظام السعودي الالتفاف عليه، من خلال إعلان "مبادرة" زعمت الإفراج عن عدد من الأسرى، ليتضح لاحقاً أن من تم الإفراج عنهم معتقلين غير معروفين وعمال يمنيين مغتربين وأشخاص من جنسيات أجنبية.

وأكد رئيس اللجنة في تصريحاته الأخيرة أن "مرتزِقة العدوان أفشلوا كل الجهود التي رعتها الأمم المتحدة لإنجاح الاتفاق والتي كان آخرها عقد جولة مفاوضات قبل شهر في الأردن".

وفي بداية آب أغسطس 2022م، عقدت جولة مفاوضات حول ملف الأسرى في العاصمة الأردنية عمان، لكن نتائجها لم تكن إيجابية؛ بسببِ رفض الطرف الأخر تقديم كشوفات الأسماء، ورفضهم تنفيذ الخطوات التي تم التوافق عليها خلال الجولة للتحقق من هوِية الأسماء المختلف عليها.

---

1) أنصارالله نت،" تعنُّتُ العدوّ في مِلف الأسرى يكشفُ زيفَ دعاياته عن التهدئة والسلام"، (19 سبتمبر 2022م) متوفر على الرابط: https://www.ansarollah.com/

المحفزات الإقليمية ودور سلطنة عمان

في شهر كانون ثاني يناير 2023م قالت الخارجية الإيرانية إن بلادها وسلطنة عمان لديهما رؤية سياسية مشتركة لحل الأزمة اليمنية المستمرة منذ ثماني سنوات.

التصريح هو الأول من نوعه الذي أتى بصيغة "لدينا رؤية"، فغالباً ما كانت التصريحات الإيرانية بشأن اليمن من قبيل ندعم حقوق الشعب اليمني، وندعو للحل السياسي.

لعبت عُمان دوراً في التوسط ما بين طهران والرياض، ففي زيارته الأخيرة قال وزير الخارجية الإيراني إن سلطنة عمان هي مركز الحوار الإقليمي حول مختلف القضايا، سواء في ما يتعلق بإيران أو الأزمات الإقليمية.

الخارجية الإيرانية أوضحت حينها أن محادثات وزير الخارجية في خلال زيارته الأخيرة إلى مسقط كانت جيدة.

في ذات السياق، وفي إطار تنصيب الرئيس البرازيلي اليساري الجديد "لولا دا سيلفا"، التقى مساعد الرئيس الإيراني بوزير الخارجية السعودي، وشددا على ضرورة استمرار المحادثات التي بدأت بين طهران والرياض في العراق وأهمية مناقشة الأوضاع والاهتمامات القائمة الواحدة تلو الأخرى، ولعب هذا اللقاء دفعة.

مثّل التصريح حينها اختراقاً للسطح السياسي الذي كان قد تجمد، فهو الجديد على الصعيد السياسي، فيما الخطاب السياسي التي ترعاه الأمم المتحدة، لازال عند عقد تمديد الهدنة.

في ظل الحديث عن وجود مباحثات ثنائية بين الوفد الوطني والسعودية في مسقط، بعيداً عن الأمم المتحدة، حذرت "مجموعة الأزمات الدولية" من تداعيات المحادثات وقالت إنها لن توقف الحرب، بل قد تؤدي إلى انهيار شامل للأوضاع وتجدد القتال.

عبرت "المجموعة" عن وجهة النظر الغربية والأوربية بشكل أخص، فالأوروبيون لا يريدون حل المسألة بين صنعاء والرياض، إذ أن ذلك يضعف المركز السياسي "لمجلس القيادة" الموالي للتحالف، فيما هم استثمروا في هذه الحكومة وقدموا لها الدعم،

مقابل أن تتيح لهم نهب الثروات النفطية وقواعد عسكرية وغيرها من المطامع الاستعمارية.

افترضت "مجموعة الأزمات" أن لا شرعية لأي مباحثات خارج الأمم المتحدة، وهذا الاستنتاج غير صحيح، فالمبعوث الأممي مهمته هي تيسير المفاوضات بين الأطراف اليمنية وتقريب وجهات النظر أي القيام بدور الوسيط، وهذا ما ورد في قرارات مجلس الأمن التي يتمسك بها الطرف الموالي للتحالف.

في تلك الفترة أعاق الكونجرس الأمريكي مشروع القانون الذي تقدم به السيناتور اليساري "بيرني ساندرز"، بإلزام الإدارة الأمريكية بإيقاف دعم الحرب الامريكية في اليمن، إذ ضغطوا عليه حتى سحبه، بحجة أنه سيعيق العمل الدبلوماسي.

تجربة الهدنة في العام 2023م

حِراك أمريكي أوروبي معادي للسلام

في الربع الأول من ذاك الشهر (كانون ثاني يناير 2023م) شهدت قوى العدوان حالة نفير، مع تواتر الحديث عن مباحثات مباشرة بين صنعاء والرياض تجري برعاية مسقط، خصوصاً بعد وصول وفد من سلطنة عمان إلى صنعاء في 10 كانون ثاني يناير 2023م، وكان القصد من هذه التحركات إحباط أي مساعي سلام لا تشركهم في الهيمنة على مستقبل اليمن، ففي 11 كانون ثاني يناير 2023م ظهر كل من الأمريكي والبريطاني والفرنسي، والمبعوث الأممي في ذات الوقت بنبرة حديث موحدة.

حينها استقبل وزير الخارجية العماني المبعوث الأممي الذي زار السلطنة، ووفق الوكالة فإنه تم خلال المقابلة تبادل وجهات النظر حول المساعي المبذولة لتحقيق السلام في اليمن.

جاءت الزيارة ضمن توصيات تقرير "مجموعة الأزمات الدولية" أواخر شهر كانون أول ديسمبر 2022م [2] الذي حث الأمم المتحدة على إثبات حضورها والتأكد من

---

2) "اذا تمكنت صنعاء والرياض من التوصل إلى اتفاق، فإن القتال سيبقى متوقفا، لكن مثل هذا الاتفاق قد يقنع الحوثيين أيضاً بأن بإمكانهم تجنب المفاوضات مع المجلس القيادة الرئاسي، مما لا يبشر بالخير بالنسبة لآفاق الحوار الوطني الشامل.

يمثل المسار الحوثي السعودي مأزقاً محتملاً للأمم المتحدة واللاعبين الدوليين الآخرين الذين يسعون إلى إنهاء حرب اليمن.

الأمم المتحدة يجب أن تضمن أن المحادثات الحوثية السعودية تمضي قدما، ولكن مع تجريد المتمردين من فكرة أنه يمكنهم تجنب الحوار مع خصومهم، كما يجب أن يوضح أن الشرعية الدولية لجميع الأطراف تتوقف على المشاركة في المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة.

ومع وجود تأثير ضئيل أو معدوم على مسار المحادثات بين الحوثيين والسعودية، فإن المجلس الرئاسي لديه خيار: الانتظار ورؤية ما ستسفر عنه المفاوضات أو محاولة إفشالها من خلال القيام بعمل عسكري أحادي الجانب.

مجلس القيادة الرئاسي ضعيف ومنقسم، لكنه يضم دوائر سياسية وعسكرية رئيسية. تجاهلها سيكون خطأ، في الوقت نفسه، لا يمكن للمجلس الرئاسي أن يتوقع من القوى الخارجية أن تقوم بكل عملها نيابة عنه.

لم يلتق أي مسؤول كبير في الأمم المتحدة بعبد الملك الحوثي، القائد الأعلى للجماعة، منذ عام 2020. يجب أن يسافر شخص ما إلى صنعاء، ويبقى هناك لفترة من الوقت ويلتقي بالحوثي، سعيا لإقناعه بأن الوقت قد حان لصنع السلام".

أن أي مباحثات بين صنعاء والرياض لا تأتي على حساب الحكومة الموالية للتحالف، وبشكل دقيق وكلائهم المحليين في اليمن, قبلها بيوم التقى بيوم سلطان العرادة بالسفير الفرنسي لدى اليمن.

وفي ذات اليوم التقى السفير الأمريكي بكل من عضو ما يسمى بمجلس القيادة عبد الرحمن المحرمي، وكذلك اللقاء بعيدروس الزبيدي، الذي شدد يومها على ضرورة وجود موقف دولي وإقليمي موحد ضد صنعاء.

كان واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أثبت الواقع فشل خيار إزاحة صنعاء، ترى أن الخيار الآخر هو ترسيخ وضع التوازنات التي تتيح لها صياغة حل سياسي قائم على أساس التقاسم والمحاصصة وهو مشروع الأقاليم منذ البداية وإن كانت مساعي إعادته اليوم على أسس تقاسم جديدة تعكس تعدد القوى على الأرض.

بعدها بأيام ظهرت الأنباء عن زيارة محتملة للمبعوث الأممي إلى صنعاء، ورفض الأخيرة لاستقبال المبعوث، وكان المبعوث يريد الوصول إلى صنعاء لتقديم تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي، إذ حدد الإثنين المقبل-حينها- موعد جلسة مغلقة في مجلس الأمن حول التطورات في اليمن.

*

في الـ 15 من كانون ثاني يناير 2023م، غادر الوفد الوطني ووفد سلطنة عمان العاصمة صنعاء، بعد أن وصفا المناقشات أنها كانت إيجابية وشملت الترتيبات الإنسانية التي تمهّد لسلام شامل. ومنذ وصول الوفد الوطني ووفد سلطنة عمان كانت وسائل الإعلام الأجنبية تطلق التكهنات حول فحوى ما تم نقاشه.

في الغالب كادت تجزم أن هناك اتفاق مبدئي بين صنعاء والرياض، فيما انبرت وسائل إعلامية أخرى لنفي ذلك، كما ظهر خطاب إعلامي أكثر قلقاً مما يدور وهو خطاب حزب "الإصلاح"، الذي ظل يعيد خطابه القديم أن صنعاء تعيق السلام

مجموعة الأزمات الدولية: "كيف ستنجح المفاوضات الحوثية السعودية في اليمن أو تفسده"،(29 ديسمبر 2022م) متوفر على الرابط: www.crisisgroup.org

وتطرح الشروط التعجيزية، ومن جهة أخرى، تحدث أصحاب هذا الخطاب بنبرة تحذير ضمنية من أن أي تسوية لا تستوعب الجميع -وهم يقصدون أنفسهم- فإنها ستكون مدخلاً لحرب يمنية- يمنية جديدة.

نظرياً تمكنت الوساطة العمانية من إحداث اختراق في جمود العملية السياسية منذ أكتوبر من العام الماضي 2022م، في الجانب الإنساني المتعلق بتسليم رواتب كل الموظفين اليمنيين ورفع الحصار عن مطار صنعاء الدولي وميناء الحديدة وقضايا تبادل الأسرى وفتح الطرقات.

قبيل يوم من انعقاد جلسة مجلس الأمن بشأن اليمن، التقى وزير خارجية حكومة العليمي بالسفير البريطاني(حامل قلم الملف اليمني في مجلس الأمن)، كما التقى السفير الفرنسي الذي يمثل مصالح شركة توتال الاحتكارية العالمية بصورة رئيسة. في 16 من كانون ثاني يناير 2023م وصل المبعوث الأممي إلى صنعاء قادماً من عمان مع مجموعة من مساعديه، في يوم انعقاد الجلسة وبعد أن غادر الوفد العماني والوفد الوطني، وفي إحاطة رفعها إلى مجلس الأمن من صنعاء، قال: إنه أجرى مناقشات إيجابية وبناءة مع القيادة هنا في صنعاء ممثلاً لها السيد مهدي المشاط، وأنه يتطلع قدماً لمواصلة هذه المحادثات كما عدّد لقاءاته مع العليمي والرياض ومسقط.

وفي إحاطته إلى مجلس الأمن تحدث المبعوث عما يلي:

- "تواصله المستمر مع الوفد الوطني".
- "استمرار القيود المفروضة على النساء".
- "اليمنيون يحتاجون لإنهاء الحرب وليس إحاطات أممية متكررة.".
- "يخشى أن يكون 2023 عام صعب آخر لليمنيين".
- "قال إن المنظمة الدولية سجلت ثلاثة آلاف و300 حالة إعاقة لوصول المساعدات الإنسانية في اليمن خلال العام الماضي"

في جلسة مجلس الأمن، كان الملاحظ اتساع نقاط الخلاف بين الخطاب الأمريكي-

البريطاني والروسي في هذه المسألة، ففيما يبدي الأمريكيون انزعاجاً من الحراك السياسي الأخير ويعيدون التذكير بعمليات منع نهب النفط، وافتراض أن انخراط صنعاء في العملية السياسية تلاعبا (ليس بحسن نية) والحديث عن مزاعم التهريب وغيرها مطالباً أنصارالله بتغيير سلوكهم، وفيما جددت بريطانيا دعم الحكومة الموالية للتحالف على لسان سفيرها، كان خطاب ممثل روسيا في مجلس الأمن أكثر قرباً من صنعاء بالحديث عن ضرورة التفاوض مع أنصارالله، وعن انتهازية الغرب ورغبته في نفط وغاز اليمن لا السلام، كما دعا إلى دعم السكان ورفع القيود عن دخول المواد الغذائية، وهو خطاب أكثر ايجابية مقارنة بمواقفهم في بداية العدوان.

المخاوف الأمريكية الأوربية من الوساطة العمانية

في 17 كانون ثاني يناير 2023م، وأثناء لقاء سفير الاتحاد الأوربي زعم رشاد العليمي تأييد حكومته "نهج السلام العادل والشامل الذي يضمن شراكة جميع اليمنيين في السلطة والثروة"، كما حذر من خطر الرضوخ لما أسماه ابتزاز صنعاء.

عكس خطاب العليمي الخوف من استبعادهم من المستقبل السياسي، وفي ذات السياق تحدث عن ضرورة الالتزام بالمرجعيات الثلاث منها المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن التي لم تعد واقعية.

في 18 كانون ثاني يناير، التقى وزير الخارجية السعودي بالمبعوث الأممي إلى اليمن في سويسرا، وافترض وزير الخارجية أن السعودية تستثمر في الأمان والاستقرار في المنطقة ويهمها أمن اليمن، حد قوله.

من جهة أخرى قال السفير الفرنسي: الطريق إلى السلام يمر عبر المصالحة الوطنية في اليمن، ومسألة المصالحة الداخلية تكررت على لسان المبعوث الأممي والسفير البريطاني قبل ذلك في أكثر من محضر، واقعياً تكتسب المصالحة الوطنية الأهمية البالغة في مسار السلام وهي ضمان الأمن والسيادة لأن العدوان جاء بتواطؤ أطراف داخلية، كما تكتسب المفاوضات الشاملة أهميتها من حقيقة أن اليمن تمرّ بمرحلة انتقالية منذ العام 2011م ولم تُحلّ كثير من القضايا الداخلية التي تتطلب التوافق.

إلا أن خطاب الأطراف الدولية عن المصالحة الوطنية والحوار اليمني اليمني، لا يقصد الشراكة الوطنية، فهذه الدول تريد أن تضمن مستقبل الحكومة الموالية لها لتضمن مصالحها إذ هم وكلائها، فالخطاب الغربي مضمونه: "لا نريد تسوية بين صنعاء والرياض، لا تمثل فيها مصالحنا".

في 19 كانون ثاني يناير 2023م، أعادت وسائل الأنباء نشر تسريب زيارة السفير السعودي إلى صنعاء، بالتزامن مع نشر قناة الحدث بنود الاتفاق المتمثل بتسليم رواتب كل الموظفين ورفع الحصار عن ميناء الحديدة وفتح وجهات جديدة في مطار صنعاء الدولي.

في هذه الأجواء أكد رئيس تجمع الإصلاح محمد اليدومي، دعم التجمع لكافة جهود إحلال السلام الشامل والمستدام في اليمن، المرتكز على المرجعيات الثلاث، كنوع من محاولة العودة إلى المشهد بعد تجاوز السعودية لأتباعها عموماً في مباحثاتها الأخيرة مع صنعاء.

وفي لقاء مع رئيس حزب الإصلاح أكد السفير الأمريكي ضرورة إزاحة الخلافات جانباً وتوحيد صفوف الفصائل الموالية للتحالف، من أجل الضغط على القوى الوطنية في عملية السلام.

*

كانت هذه الأحداث المتسارعة مثار اهتمام الصحافة الأجنبية حيث توقع مركز ACLED الأمريكي أن المحادثات عبر القنوات الخلفية بين صنعاء والرياض ستؤدي إلى احتمالين:

(الأول)مفاوضات سلام ومحادثات سياسية مع الأطراف اليمنية،(الثاني) الوضع الحالي للأعمال العدائية المنخفضة المستوى سيستمر إلى أجل غير مسمى، مدعومًا بزيادة حجم وفعالية قدرات صنعاء.

ورأى موقع "TRT" أنه بات من المستحيل عودة صنعاء إلى طاولة المفاوضات، وفي المصدرين كان هناك تأكيد على تنامي قوة صنعاء العسكرية وبالتالي السياسية.

فيما أفترض الكاتب الكندي "توماس جونو"، في مقال له نشرته صحيفة

"LA PRESSE" أن المفاوضات الأخيرة بين صنعاء والرياض لن تنجح، وأن الطرفين ليس لهم رغبة في بناء السلام، فهو يفترض أن السعودية تسعى إلى فك الارتباط بالحرب، مع تقليل تكاليف مغامرتها الكارثية باليمن، فيما أنصارالله أصبحوا أقوى بدعم إيراني وليس لديهم نية لتقديم تنازلات جدية للسعودية أو الحكومة الموالية للتحالف، حسب فهمه.

وأبدت الصحافة الغربية اهتماماً كبيراً بتطورات الأوضاع في اليمن وظهرت وكأنها حملة إعلامية للتشكيك في مصداقية أنصار الله في مسألة السلام، ودفاع عن الحكومة الموالية لتحالف المستبعدة من المباحثات.

*

في 24 كانون ثاني يناير 2023م تلقى صغير بن عزيز اتصالاً هاتفياً من قائد القيادة المركزية الأمريكية، وبحسب الخبر: "جرى خلال الاتصال مناقشة التعاون المشترك بين القوات المسلحة اليمنية والجيش الأمريكي، والجهود المشتركة في مجال محاربة الإرهاب".

يعد الاتصال الأول من نوعه كاتصال مباشر من قائد القيادة المركزية الأمريكية مع وزير دفاع أو قائد أركان يمني في حكومة عدن منذ بداية العدوان، فعادة ما كانوا يأخذون الإملاءات مباشرة من السعودية.

وانطلاقا من أن مراكز البحوث الغربية معبرة عن وجهة النظر الغربية وصانعة لها، فقد ذكرت "مجموعة الأزمات الدولية" في تقريرها السالف ذكره أن المفاوضات المباشرة بين صنعاء والرياض بمعزل عن الفصائل الموالية للتحالف ومجلسهم، قد تؤدي إلى أن تتخذ حكومة العليمي قراراً بعودة الحرب. و فترة الحراك السياسي، كانت هناك مناوشات مع القوات المسلحة الموالية للتحالف في مختلف الجبهات وخصوصاً في تعز ومأرب والجوف حيث يتمركز الإخوان بشكل أكبر.

*

في 26 كانون ثاني يناير 2023م التقى وزير الخارجية في حكومة العليمي بوزيرة الخارجية الألمانية، "أنالينا بيربوك"، ومسؤولين ألمان آخرين، أتى ذلك في إطار تكثيف

حكومة العليمي تحركاتها، من جانبه دعا المبعوث الأممي أطراف الأزمة إلى ما أسماه "تقديم تنازلات".

فيما التقى عضو ما يُسمّى بمجلس القيادة سلطان العرادة مع المستشار العسكري للمبعوث الأممي، تركز الحديث عن وضع مأرب عسكرياً، باعتبارها أحد التماسات العسكرية، وفي تلك الفترة على مدار أسابيع كشف إعلام الفصائل الموالية للتحالف الحديث عن جبهات هذه المحافظة، وفي ذات السياق التقى عضو مجلس القيادة الخياني "أبو زرعة المحرمي" في الرياض بسفير دولة الإمارات.

*

استمرت المساعي البريطانية الأمريكية في بعث القوى الموالية للتحالف المتهالكة، لتخوض المعركة الأخيرة بهم، وظهر أن الجهود الأمريكية البريطانية الإماراتية أيضاً استغرقت في محاولة توحيد صفوف ما سُمي بـ"مجلس القيادة الرئاسي" الرئاسي الذي ولد ميتاً.

موسكو على الخط

في 26 من شباط فبراير 2023م التقى رئيس الوفد الوطني محمد عبد السلام في مسقط مع نائب وزير الخارجية الروسي "ميخائيل بوغدانوف، وأوضحت السفارة الروسية أن "بوغدانوف"، شدد على ضرورة تكثيف الجهود لكل القوى السياسية اليمنية، من أجل ضمان وقف إطلاق النار بشكل مستدام وطويل الأمد، كما شدد على ضرورة تهيئة بيئة مواتية لإقامة عملية التفاوض البناءة والشاملة تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تسوية شاملة للأزمة وتعزيز السلام والأمن في المنطقة.

وفي أخر لقاء لمجلس الأمن الدولي بشأن اليمن كان الموقف الروسي إيجابياً، وبالعموم تطور الموقف الروسي(إلى حدٍ ما) تجاه اليمن منذ آخر زيارة للوفد الوطني إلى موسكو منتصف العام الفائت، خصوصاً مع تعمّق الأزمة في أوكرانيا وشدة الاستقطاب الدولي.

وفي طبيعة الحال فإن التغيّر الايجابي لروسيا من الملف اليمني لا يعني أن روسيا

سوف تتخذ موقفاً مصادماً للسعودية فعلاقة موسكو بالرياض ممتازة وتتعمق، ويمكن لروسيا أن تلعب دوراً سياسياً في عقلنة السلوك السعودي وتقريب المواقف بين صنعاء والرياض وبين طهران والرياض، وغيرها من المواقف التي لا تتصادم مباشرة مع الرياض، فيما تدعم روسيا خطاب صنعاء الموجه ضد القوات الأجنبية وخصوصاً أمريكا وبريطانيا، وسبق أن خصصت جزءاً من تغطيتها الإعلامية لهذه المسألة عقب خطاب السيد عبد الملك الحوثي في ذكرى استشهاد الرئيس الصماد.

المصالحة الإيرانية السعودية وتأثيراتها

في 11 آذار مارس 2023م أعلنت كل من إيران والسعودية اتفاقية مصالحة، واستعادة العلاقات السياسية الكاملة، وتفعيل الاتفاقيات الثنائية المجمدة، في مدة أقصاها شهرين، وذلك برعاية صينية، استكمالاً لجهود شارك فيها كل من العراق وسلطنة عمان خلال عام مضى، تزامن مع تخفيض الصراع في اليمن، الاتفاقية جزء من مبادرة السلام العالمية الصينية، وجزء من الحراك الصيني الروسي للتمهيد للتعددية القطبية، ونزع فتيل التوترات التي زرعتها الولايات المتحدة، والتي مكنت واشنطن من السيطرة على منطقة غرب آسيا، وجني الأرباح لصالح المجمع الصناعي العسكري الأمريكي الغربي عموماً. رفعت هذه الاتفاقية من منسوب التفاؤل بشأن اليمن، إذ تؤثر القطيعة السعودية الإيرانية بشكل سلبي على الاستقرار في المنطقة.

لم تؤثر الاتفاقية في اليمن بصورة مباشرة؛ لكن التأثيرات الإيجابية المستقبلية ستنعكس على اليمن بصورة غير مباشرة، وستشمل -إلى جانب اليمن- العراق ولبنان وسورية. فتهدئة التوترات العسكرية بين البلدين، ستخلق ظروفاً أفضل للاستقرار في اليمن. وبشكل جزئي تمثل الاتفاقية تجاوزاً لذريعة السعودية في عدوانها على اليمن، ما يعطي محادثات مسقط دفعة إلى الأمام، ما لم تعترضها الولايات المتحدة وبريطانيا.

في الحديث عن تأثيرات الاتفاقية إقليمياً، افترض دبلوماسي إيراني أن ملفات المنطقة ليست متماثلة، ولا يمكن قياسها بمسطرة واحده، وحد قوله الأزمة اليمنية

استمرت 8 سنوات والآن توصّل الطرفين السعودي والإيراني أنه أولا وقف إطلاق النار ومن ثم تهيئة الأرضية للحوار اليمني اليمني, كذلك سيحدث في لبنان وفي سوريا.

*

في 12 آذار مارس 2023م قالت ممثلية إيران في الأمم المتحدة، الأحد، إن استئناف علاقات إيران والسعودية، يمكن أن يسرّع التوصل إلى وقف لإطلاق النار في اليمن، وأن من شأن ذلك أيضا أن يعجّل بإطلاق حوار يمني، وتشكيل حكومة وطنية شاملة.

وكان السفير اليمني لدى إيران المبعوث من صنعاء إبراهيم الديلمي قد أوضح أن السعودية طلبت نقاش ملف اليمن مع إيران، إلا أن طهران طلبت منهم مناقشة ذلك مباشرة مع صنعاء، وهو ما يعني أن ملف اليمن تم تأجيله لما بعد إنجاز الاتفاق، ومن المرجح أن يُفتح بين البلدين لاحقاً بعد استعادة العلاقات الثنائية الكاملة بين البلدين التي حُددت في غضون شهرين كأقصى حدّ.

*

في 15 آذار مارس 2023م قدم المبعوث الأممي إحاطة لمجلس الأمن الدولي حول اليمن، وفي الصعيد السياسي المواكب للمتغيرات السياسية الجديدة، حث الأطراف على اغتنام فرصة الزخم الإقليمي المتجدد، والحفاظ على بيئة مواتية للمناقشات، وإتاحة الوقت والمساحة اللازمين لتؤتي المناقشات ثمارها، حد قوله.

فيما تأمل بيان مجلس الأمن، أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين السعودية وإيران يساهم في الجهود الرامية لتأمين حل دائم للنزاع في اليمن.

*

في 16 آذار مارس 2023م اختتم المبعوث الأممي الخاص هانس غروندبرغ زيارة إلى الرياض والتقى فيها برشاد العليمي، وسفير السعودية لدى اليمن محمد آل جابر وعدد من المسؤولين السعوديين بالإضافة إلى سفراء الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن لتبادل الرؤى حول تقديم دعم إقليمي ودولي منسق لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن، حد قولهم.

في ذات سياق دعت الصين إلى بدء حوار يمني للوصول إلى حل سياسي شامل

ينهي الأزمة في اليمن. على لسان القائم بأعمال السفارة الصينية لدى اليمن والذي قال إن بلاده ستواصل القيام بدور إيجابي لحل الأزمة اليمنية سياسيا، والمساهمة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب، بعد التوصل لسلام شامل.

*

في 19 آذار مارس 2023م قال وزير الخارجية الإيراني أنه سيلتقي بنظيره السعودي قريباً وفي تلك الأثناء كانت تقوم فرق فنية بتهيئة فتح السفارات في البلدين، ورداً على سؤال حول تداعيات الاتفاق الإيراني السعودي على الأزمة اليمنية، صرح أمير عبد اللهيان : إننا نعتبر قضية اليمن بأنها تعتمد على قرار اليمنيين أنفسهم، مع التذكير بأن التأكيد على إرساء السلام والاستقرار والأمن المستديم في المنطقة، جاء على سلم التوافقات الأخيرة بين طهران والرياض أيضاً.

*

في 20 آذار مارس 2023م اتفقت حكومة صنعاء والسعودية وحكومة عدن الموالية للتحالف على الإفراج عن 887 أسيراً من مختلف الأطراف، بعد اجتماع استمر 10 أيام في سويسرا، على أن تعود المباحثات مجدداً عقب شهر رمضان.

ويُعدّ هذا الاتفاق الاختراق السياسي الإنساني الأول بعد الاتفاقية الإيرانية السعودية، وبعد الجمود الذي ألمّ بهذا الملف منذ آواخر العام الماضي 2022م .

يُعد الاتفاق مؤشراً إيجابياً وإن كان بسيطاً، وتعكس حقيقة استمراره لـ 10 أيام، أن "الأزمة اليمنية"، وبرغم هبوب رياح السلام الإقليمية لازالت بالغة التعقيد، وتحتاج للمزيد من الجهود السياسية، خصوصاً مع تعدد دول العدوان والفصائل الموالية لها، الذي يجعل من الوصول إلى اتفاقيات مرضية لكل الأطراف أمراً بالغ الصعوبة.

*

في 28 آذار مارس 2023م دعا وزير الخارجية في حكومة عدن جمهورية إيران إلى اتخاذ خطوات للمساعدة في إنهاء الحرب، مشدداً على ضرورة ما وصفه بتوقف إيران عن دعم صنعاء بالسلاح، كأمر ضروري لتحقيق السلام حد قوله. وقال إن حكومة عدن لديها شكوك حول صدق إيران بخصوص الاتفاق مع السعودية، معبرا

-في الوقت ذاته- عن أمله في أن تضغط على صنعاء لوقف أي أعمال من شأنها تقويض عملية السلام، وأعلن ترحيب الحكومة بأي خطوات أو اتفاقيات تساهم في تحقيق الأمن والسلام في اليمن.

يُعدّ هذا أوضح موقف للحكومة الموالية للتحالف من الاتفاقية الإيرانية السعودية، وتجد الحكومة الموالية للتحالف نفسها إزاء هذا المستجد بين موقفين الأول الخوف من أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى حوار مباشر بين طهران والرياض يُنهي الحرب في اليمن أو إلى حوار بين الرياض وصنعاء مباشر يُنهي الحرب وبالتالي يخرجون من المعادلة، والموقف الثاني الاستفادة من هذا المستجد والرغبة في أن تقضي الصفقة بين السعودية وطهران إلى مصلحتهم على حساب صنعاء، ولهذا حمل التصريح هذا التباين بين التشكيك في أهميته ومصداقية إيران، وبين مطالبة إيران بناءً عليه أن تضغط على صنعاء، والترحيب عموماً بالدور الصيني.

RIC
مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar